

هاف فوكو

أركيولوجيا المعرفة

ميشال فوكو

ها قد مرّت عشرات السنين واهتمام المؤرخين منصب، بالأولى، على الفترات الطويلة، كما لو انهم كانوا يسعون الى ان يكشفوا، وراء تقلبات السياسة واحادتها، عن التوازنات التي تسر خلخلتها والتطورات التي لا ترتد على عقبها، والانتظامات الثابتة، والظواهر الميالية التي تقلب عندما تبلغ اوجها بعد ان تتواءل حقاً مدينة، وحركات التراكم والاتّابع البطيء، والاسس العظيمة الثابتة الخرساء التي عساها تشابك الحكايات التقليدية بخلاف من الاحداث. للقيام بهذا التحليل، يحوز المؤرخون ادوات صاغوها هم انفسهم في جانب، وتلقوها في جانب اخر: كنهاذج النمو الاقتصادي، والتحليل الكمي لسل التبادلات، ومنحى التزايد الديموغرافي، ودراسة المناخ وتقلباته، ورصد الثوابت السوسنولوجية، ووصف التكيفات التقنية وانتشارها ودوامها. وقد مكتتهم هذه الادوات من ان يتبيّنا، داخل حقل التاريخ، مراتب ومستويات متباعدة؛ وهكذا حلّت محل التعلق الخطى الذي كان حتى ذلك الحين، موضوع البحث التاريخي، عمليات سبر للاغوار. فتعددت مستويات التحليل، بدءاً من الحركة التي تعطى السياسة الى الباطؤ الذي يميز الحضارة المادية: وتعزز كل منها بانفصالاته الخاصة، وانطوى على تقسيم لا يخصه الا هو بالذات. وكلما نزلنا نحو اكثـر الاسـس عـمقـاً، ازدادـت التقسيـمات اتساعـاً، وارتـسمـتـ، خـلفـ التـارـيخـ المـضـجـ بالـحـكـومـاتـ وـالـحـربـ وـالـمجـاعـاتـ، تـارـيخـ يـكـادـ يـنـظرـ لـاـيـقـتـهاـ تـارـيخـ بـطـيـةـ الحـرـكـةـ: مـثـلـ تـارـيخـ الـطـرـقـ الـبـحـرـيـةـ، تـارـيخـ القـمـحـ وـمـنـاجـمـ الـذـهـبـ، وـتـارـيخـ الجـفـافـ وـالـرـيـ وـالـأـرـضـيـ، وـتـارـيخـ التـوازنـ الـذـيـ يـحـقـقـهـ الـجـنـسـ الـبـشـريـ بـيـنـ الـمـجـاعـاتـ وـالـرـخـاءـ. وهـكـذاـ اـخـلـتـ الـاسـتـلـةـ الـقـلـيـدـيـةـ الـتـيـ كـانـ التـحـلـيلـ التـارـيخـيـ يـطـرـحـهاـ (نـحـوـ ماـ الرـابـطـةـ الـتـيـ تـجـمـعـ بـيـنـ وـقـائـعـ مـشـتـتـةـ؟ كـيـفـ نـوـجـدـ بـيـنـهاـ تـعـاقـباـ ضـرـورـيـاـ؟ مـاـ هـوـ الـاتـصالـ الـذـيـ يـسـرـيـ فـيـهـ، اوـ الدـلـالـةـ الـعـامـةـ الـتـيـ تـتـهـيـ بـتـشـكـلـهـاـ؟ هـلـ يـمـكـنـ انـ نـعـيـنـ بـصـدـدهـاـ كـلـاـ مـوـحـداـ، اـمـ نـقـتـصـرـ عـلـىـ مجـرـدـ الـوـصـلـ بـيـنـ الـأـجـزـاءـ؟)، اـخـلـتـ هـذـهـ الـاسـتـلـةـ الـمـكـانـ لـتـسـاؤـلـاتـ مـنـ نوعـ آخـرـ: مـاـ هـيـ الـمـرـاتـبـ الـتـيـ يـنـبـغـيـ عـزـفـهاـ بـعـضـهاـ عـنـ بـعـضـ؟ وـمـاـ اـنـوـاعـ الـسـلاـسـلـ الـتـيـ تـجـبـ اـقـامـتهاـ؟ وـمـعـايـرـ التـحـقـيبـ الـتـيـ يـنـبـغـيـ اـخـاـذـهـاـ اـزـاءـ كـلـ مـنـهـاـ؟ وـمـاـ مـنـظـمـةـ الـعـلـاقـاتـ (عـلـاقـاتـ الـتـدـرـجـ، اوـ الـهـيـمـةـ، اوـ الـرـاتـبـ، اوـ التـحـدـيدـ الـاحـاديـ، اوـ الـعـلـىـ الـدـائـرـيـةـ) الـتـيـ يـنـبـغـيـ اـثـبـاتـهاـ بـيـنـ سـلـسـلـةـ وـاـخـرـىـ؟ وـمـاـ هـيـ سـلاـسـلـ الـسـلاـسـلـ الـتـيـ يـنـبـغـيـ اـقـامـتهاـ؟ وـدـاخـلـ ايـ جـدـولـ زـمـانـيـ عـامـ يـمـكـنـ انـ نـعـيـنـ جـمـعـوـاتـ مـتـبـاـيـزةـ مـنـ الـاـحـدـاثـ؟

لا انه، في الوقت ذاته، على وجه التقرير، وفي تلك الدراسات التي تدعى تاريخ المعاني والعلوم والفلسفة والفكر والادب كذلك (بامكاننا ان نحمل الان خصوصية كل من هذه الدراسات)، في تلك الدراسات التي تفلت في جزء كبير منها، بالرغم مما تحمله من اسم، من عمل المؤرخ ومناهجه، تحول الاهتمام، على العكس مما سبق، من الوحدات التسعة، التي كانت توصف كـ«عصور» و«فرون»، نحو ظواهر الانفصال. فوراء الاتصالات الكبرى للفكر، ووزراء التجليات العظمى والمتجانسة لروح عصر او لذئنية جماعية، وخلف الصيرورة العديدة لعلم حريم على ان يوجد ويكتمل منذ بداياته، وخلف بقاء جنس من الاجناس الادبية، او شكل من الاشكال، او دراسة من الدراسات، او فعالية من الفعاليات النظرية، اخذ البحث الان ينكب على رصد عواقب الانفصالات؛ تلك الانفصالات التي تبانت مزلاتها وتتنوع اشكالها، مثل الافعال والعبارات الاستمولوجية التي وصفها باشلار، والتي توقف المد اللاحدود لل المعارف، وتعرقل نموها البطيء وتقتسمها داخل زمن جديد، وتفصلها عن مصدرها التجربى الاختباري ودواجهها الاصلية، وتطهيرها من اوهامها؛ وهذا فهي تحت التحليل التاريخي، لا على تقصي البدایات الصامتة، ولا على الارتفاع الى اللاحدود نحو المهددين الاولى، وانما على رصد نوع جديد من المعقولة مع ما يتربّ عليه من نتائج متعددة. من بين تلك الانفصالات، ايضاً، تحول المفهومات وانتقالها من ميدان الى آخر؛ ويمكن ان نتخد، مثلاً على ذلك، التحليلات التي قام بها ج. كانفلييم. فهي تبين ان تاريخ مفهوم من المفهومات، لا ينحصر في ميله التدرجي نحو الدقة، وسعيه المتزايد نحو المعقولة، وارتفاعاته نحو التجريد، وانما هو تاريخ تنوع مجالات تكوينه وصلاحيته، تاريخ قواعد استعمالاته المتعاقبة، وميادينه النظرية المتعددة التي تم فيها ارساؤه واكماله. ومن بينها ايضاً التمييز الذي اقامه ج. كانفلييم كذلك، بين المستوى الصغير والمستوى الكبير للتاريخ العلوم، حيث لا تتنظم الواقع وما يتمحض عنها من نتائج على النحو نفسه، الى حد ان اكتشافاً من الاكتشافات العلمية، وارساء منهج من المناهج، واعمال عالم من العلماء، وما قد يتعرض له من اخفاقات، كل هذا لا يتمحض عنه العواقب نفسها، ولا يمكن ان يوصف على النحو ذاته في هذا المستوى او ذاك؛ فمن المستوى الصغير الى المستوى الكبير لا يُروي التاريخ نفسه. ومن بين تلك الانفصالات ايضاً اعادة التوزيع التراجمي للواقع، التي تكشف عن صور عديدة لماضي علم واحد بعينه، وشكال متعددة للربط بين وقائعه، ومستويات كثيرة لأهميةاته، وعلاقات متعددة لتحديداته، وغایات متنوعة يسعى نحوها، وهذا كلما تغير حاضره، بحيث يتبع الوصف التاريخي بالضرورة حالة المعرفة الراهنة، ويتعدد بتحولها وتقبلها، ولا ينفك بدوره يتقلب ويتحوال (وقد نظر ميشيل سير M. Serres هذه الظاهرة مؤخراً بقصد الرياضيات). من بين تلك الانفصالات ايضاً وحدات الصرح البنوي للانساق الفلسفية كما حللها مارسيل غيرولت M. Guerolt، تلك الوحدات التي لا يأبه فيها المؤرخ بوصف التأثيرات والآثار، والاستمرارات الثقافية، وانما يولي اهتماماً، بالاحرى، للتناسق الداخلي، والآوليات، وسلسل الحجج والاقراب. واحيراً، فليس من شك ان اكثر الفجوات اتساعاً تلك القطبيات التي يقيمها تحول نظري عندما «يؤسس علماً بفصله عن ايديولوجيها ماضية، كاشفاً عن هذا الماضي كاضي ايديولوجي» (لويس التوسيير: دفاعاً عن ماركس ص ١٦٨). فضلاً عن ذلك ينبغي ان نضيف بالطبع التحليل الادبي الذي لم يعد ينحصر في دراسة روح عصر من العصور، او ينصب على «الجماعات»،

و«المدارس»، و«الاجيال»، و«الحركات»، ولا حتى على شخصية الكاتب وتفاعل حياته مع «ابداعه»، وإنما على البنية الخاصة لعمل ادبي، او مؤلف، او نص.

المسألة التي ستواجه - وتواجه - هذا النوع من التحليل التاريخي لن تعود هي معرفة السبل التي سلكها الاستعمار لقيامه، ولا الكيفية التي استطاع بها المصير ذاته ان يدوم ويرسم افقاً واحداً بالنسبة لعقل متباعدة متعاقبة؛ لن تعود المسألة معرفة نمط العمل والاساس الذي تقتضيه عمليات الانتقال والاستعادة والسيان والتكرار؛ لن تعود هي كيف استطاع الاصل ان يمد سيادته وتجاوز ذاته حتى يصلح هذا الاكتمال الذي لا يُنال مطلقاً، - لن تعود المسألة مسألة التراث والاثار، وإنما مسألة الفصل والحد؛ لن تعود مسألة الاساس الذي يدوم ويبقى، وإنما مسألة التحولات التي تعمل كتأسيس وتجديد للتأسيس. وحيثئذ سيتمد امامنا مجال شاسع من الاسئلة التي أصبح البعض منها الان متداولاً، والتي يسعى عن طريقها هذا الشغل الجديد للتاريخ الى ان يقيم نظريته الخاصة: وهذه الاسئلة هي : كيف نحدد مختلف المفاهيمات التي تسمح بالتفكير في الانفصال (مفهومات العتبة، والفصل، والقطيعة، والتقلب، والتحول)؟ وفق اي معيار تقسم الوحدات التي نهتم بها : فما الذي يحدد علماً من العلوم ، او مفهوماً من المفاهيم ، او نصاً من النصوص؟ كيف نعمل على توسيع المستويات التي يمكن ان تضع فيها انفسنا ، والتي ينطوي كل منها على فصائله الخاصة ، وشكل تحليله : فما المستوى المشروع للصياغة الصورية : وما مستوى التأويل؟ وما مستوى التحليل البنوي؟ وما مستوى تعين العلل؟

وبحمل القول، يظهر ان تاريخ الفكر، والمعرفة، والفلسفة، والادب، يعمل على ابراز تعدد الفصائل وتقسيي جميع بوادر الانفصال، بينما يبدو التاريخ، بمعنى الكلمة، ميلاً الى اغفال الواقع المبغثة لصالح البناء التي لا تعرف السهو.

□

لكن حذار ان يوقتنا هذا الالقاء ضحية وهم . علينا الا نتصور، ظناً، ان بعض الدراسات التاريخية انتقلت من المتصل الى المفصل ، بينما كانت اخرى تسير من تبعثر الانفصال نحو الوحدات الكبرى التي لا تعرف الانفصام . علينا الا نتصور ان الاهتمام في مجال السياسة ، والمؤسسات ، والاقتصاد ، اخذ يميل اكثر فأكثر الى التحديات الشاملة ، بينما انصرف في مجال الافكار والمعرفة الى رصد حركات الاختلاف . علينا الا نظن ان هذين الشكلين من الوصف التاريخي قد التقى مرة اخرى دون ان يتعرف احدهما على الآخر .

وفي واقع الامر، إنما المسائل ذاتها التي طرحت هنا وهناك، ولكن تم خفضتها عنها، ظاهريا، نتائج معكوسه . وهذه المسائل يمكن ان تجمل في عبارة واحدة: هي طرح الوثيقة موضع سؤال . ولكن لا ينبغي ان يساء فهمها: فمن الواضح انه منذ ان وجدت دراسة كالتاريخ، بل المؤرخون الى الوثائق فاستنبطوها وطرحوا بصدرها تساؤلات؛ فسألوها لا عما تريده فحسب ، ولكن عما اذا كانت تقول الحقيقة بالفعل ، وبأي حق تدعى ذلك ، وما اذا كانت صادقة ام كاذبة ، حقيقة ام مشوهة ، على دراية بالامور ام على جهل بها؟ ييد ان كل هذه الاسئلة ، وهذا الماجس النقدي ، كان يتلوى المهدف نفسه: وهو إعادة بناء الماضي ، انطلاقاً مما تقوله تلك الوثائق . وما تكتفي احياناً بان ترميء اليه - ذلك الماضي الذي تصدر عنه

تلك الوثائق، والذي أتى الآن متوريا من خلفها، كانت الوثيقة تعامل، دوماً، على أنها لغة صوت ركَّنَ الآن إلى الصمت، وخلف اثره المُش الذي يمكن تبيئه من حسن الحظ. ولكن بفعل تحول لم يكن ولدَ اليوم، لكنه لم يكتمل بعد من دون شك، عَذَّل التاريخ من موقفه اتجاه الوثيقة. فأخذ على عاتقه، كمهمة أولى، لا تأويل الوثيقة، ولا تعين مدى صدقها، وقيمتها التعبيرية، وإنما فحصها من الداخل وتدرِّبها: فهو ينظمها ويجزئها ويوزعها ويرتبها ويفصلها إلى مستويات، ويفحص سلاسل، ويميز ما يستحق النظر عنها ليس كذلك، ويرصد عناصر، ويعين وحدات ويفصل علاقات. لم يعد التاريخ يتطلع إلى الوثيقة على أنها تلك المادة الخام التي يسعى عن طريقها إلى استعادة ما صدر عن الناس من أقوال وأفعال، واسترجاع ما مضى ولم يترك إلا بصماته. انه يسعى إلى أن يحدد وحدات داخل النسج الوثائقي، ويعين فيه مجموعات سلاسل وعلاقات. ينبغي أن نتحرر التاريخ من الصورة التي ارتضتها لنفسه مدة طويلة، وكان يجد فيها تبريره الانثربولوجي: واعني أن يكون ذاكرة عتيقة جماعية، تستعين بالوثائق المادية لكي تستعيد الذكريات في حرارتها، واستثمار مادة وثائقية (من كتب، ونصوص، وحكايات، وسجلات، وعقود، ومنشآت، ومؤسسات، وقواعد، وتقنيات، وأشياء، وعادات الخ). تقدم دوماً، وفي كل مكان، وعند كل مجتمع، إشكالاً تلقائية أو منظمة من البقاء. ليست الوثيقة الاداة السعيدة لتاريخ يكون في ذاته وبكمال الحق ذاكرة التاريخ هو كيفية من الكيفيات التي يُدبر بها مجتمع من المجتمعات مادة وثائقية لا يفصل عنها.

وبحمل القول، فإن التاريخ، في شكله التقليدي، كان يسعى إلى أن يجعل من أثريات الماضي «ذاكرة»، فيحوطها إلى وثائق، ومحث تلك الآثار على التكلم؛ تلك الآثار التي غالباً ما تكون خرساء في حد ذاتها، أو أنها تتقدّم صمتاً غير ما تقوله كلاماً؛ أما اليوم، فإن التاريخ هو ما يحول الوثائق إلى أثريات. إنه يعرض كمية من العناصر التي ينبغي عزفها والجمع بينها، وإبرازها، والربط بينها، وحصرها داخل مجموعات، حيث كان التاريخ التقليدي يكتفي بالتنقيب عن الآثار التي خلفها البشر، وفحصها، والتعرف على ما كانت عليه. مضى زمن كانت فيه الأركيولوجيا كدراسة للآثاريات الخرساء والأثار الميتة، والموضوعات التي لا سياق لها، والأشياء التي خلفها الماضي، تقترب إلى التاريخ ولا تتحدى معه إلا بفضل تقويم خطاب تاريخي؛ ربما كان في استطاعتنا أن نقول إن التاريخ اليوم يميل إلى الأركيولوجيا، ويسعى نحو الوصف الباطني للآثاريات.

تمخض عن ذلك عدة نتائج: أولاًها ذلك المفعول السطحي الذي أؤمننا به، وهو ابراز تعدد الانفصالات في تاريخ الأفكار، والكشف عن الفترات الطويلة في التاريخ بالمعنى الحقيقي للكلمة. وبالفعل، فإن هذا التاريخ كان يهدف، في شكله التقليدي، إلى إثبات العلاقات (علاقات العلية البسيطة أو التحديد الدائري، أو الصراع، أو التعبير) التي تربط وقائع وأحداثاً لها موقعها في الزمان: كانت سلسلة الواقع مفترضة، ولا يتبقى الا تحديد العلاقة التي تربط كل عنصر من تلك السلسلة بالعنصر المجاور له. أما الان، فإن المسألة أصبحت تتعلق بتكون السلاسل، وتحديد عناصر كل منها، وتعيين حدودها وأطرافها، وإبراز نوع العلاقات التي تميزها، وصياغة قانونها، وفوق ذلك، تحديد العلاقات بين مختلف السلاسل لإقامة سلاسل من السلاسل، أو «جداول». ومن ثمة كان تنوع المراتب وتعددتها، والفصل بينها، وانفراد كل منها بزمانه الخاص؛ ومن ثمة، أيضاً، لم تكن هناك ضرورة تكفي بالتمييز بين احداث

مهمة (مع ما يترتب عنها من نتائج)، واخرى اقلها شأنًا، وإنما تميز بين انواع من الاحداث تباين مستوياتها (بعضها قصير المدى، وبعضها متوسط، كأذهار تقنية او نقص في عملة، وبعضها بطيء كالتوازن الديموغرافي، او التكيف التدريجي لاقتصاد ما مع تغير احوال الطقس)، ومن ثمة، اخيراً، كانت امكانية اظهار سلاسل واسعة المنظومة المرجعية، تشمل احداثاً نادرة، او احداثاً متكررة. ليس ظهور الفترات الطويلة في التاريخ اليوم رجوعاً الى فلسفات التاريخ، والعصور الكبرى للعالم، او المراحل التي قدرها مصير الحضارات؛ بل انه تميّز عن تدبر منهجي للسلاسل. أما في تاريخ المعانٍ، والافتكار، والعلوم، فإن التحول نفسه قد ولد نتيجة معكوسه: إنه صدع السلسلة الطويلة التي رسماها تقدم الوعي، او غائية العقل، او تطور الفكر البشري؛ كما انه اعاد النظر في فكري التلاقي والاكتئاب، ووضع امكانية قيام الكليات الموحدة موضع شك. لقد ادى الى تفرد سلاسل متباعدة، تطابق، وتعاقب، وتداخل، وتنقفي، من غير ان يكون في إمكاننا ان نردها الى مسار خطى. وهكذا فقد ظهرت، مكان زمان العقل المتسلسل المتصل، ذلك الزمان الذي كان يرتقي دوماً الى اصله ومنبعه الاساس، - ظهرت مستويات قد تكون وجيبة في بعض الاحيان، تباين فيها بينها، وتأبى الخصوص لقانون موحد، وتنطوي في الاغلب على تاريخ خاص تفرد به، ولا يمكن ردها الى النموذج العام لوعي يحصل وينمو ويذكر.

النتيجة الثانية هي المكانة العظمى التي اصبح مفهوم الانفصال يحملها في الدراسات التاريخية. فقد كان الانفصال، بالنسبة للتاريخ التقليدي، معيّن مفترضاً، ولكنه يفلت من الفكر: إنه ما كان يعرض نفسه في صورة احداث متفرقة، كالقرارات، والحوادث، والمبادرات، والاكتشافات، وما كان ينبغي الاحاطة به عن طريق التحليل، لغائه، ومحوه، واقتضائه بغية اظهار اتصال الاحداث فيما بينها. لقد كان الانفصال علامة على التشّتت الزماني الذي كان على المؤرخ ان يمحّفه من التاريخ. أما الآن فانه اصبح احد العناصر الاساسية للتّحليل التاريخي. وهو يقوم بمهمة ثلاثة: انه يشكل، اولاً، عملاً مقصوداً للمؤرخ (وليس ما تفرضه عليه، رغمّ عنه، المادة التي يتناولها بالبحث). ذلك انه ينبغي على المؤرخ، على سبيل الافتراض المنهجي، في الاقل، ان يميز بين المستويات الممكنة للتّحليل، والمناهج التي تلقي بكل منها، واللقب التي تلائمها. ثم ان الانفصال ايضاً نتيجة تتميّز عن الوصف الذي يقوم به المؤرخ (وليس ما ينبغي ان يستبعد ويُلغى بفعل التّحليل التاريخي): ذلك ان ما يسعى المؤرخ الى كشفه هو حدود حركة من حركات التّطور، ونقطة انبعاج منحنى من المنحنيات، وانعكاس حركة منتظمة، واطراف اهتزاز من الاهتزازات، وعتبة حركة من الحركات، ولحظة خلل علية دائيرية. واخيراً فان الانفصال هو المفهوم الذي لا ينفك عمل المؤرخ يحدده (بدل ان يهمله وينظر اليه كبياض منتظم يفصل شكلين ايجابيين). يتخذ الانفصال شكله ووظيفته الخاصة بحسب المجال والمستوى اللذين تلتحقهما به: فلستا نعني الانفصال ذاته عندما نصف عتبة استمولوجية، وانبعاج منحنى السكان، او استبدال تقنية بأخرى. يالها من مفارقة تطبع مفهوم الانفصال: لانه اداة البحث وموضوعه في الوقت ذاته، ولأنه هو الذي يعين حدود المجال الذي يتولد فيه؛ ولأنه يسمح بتعيين تفرد الميادين، ولكن لا يمكننا تحديده الا بفضل المقارنة بينها، ولأنه، في نهاية الامر، ليس مجرد مفهوم قائم حاضر في خطاب المؤرخ، بل لأن هذا يفترضه ضمنياً، والا فمن اي موقع يمكنه ان يتكلم الا انطلاقاً من ذلك الانفصال الذي يُمدّه بالتاريخ كموضوع - ويتاريخه هو

بالذات؟ ان احدى السمات الاساسية التي تطبع التاريخ في شكله الجديد، هي من دون شك، هذا التحول الذي طرأ على مفهوم الانفصال: واعني انتقاله من كونه حاجزاً الى ان يصبح امراً يمارس، واقتحامه الخطاب التاريخي حيث لم يعد يلعب دور القدر الخارجي الذي ينبغي العادة، وانما دور مفهوم اجرائي، ومن ثمة تبدل سنته حيث لم يعد نصاً يعيّب القراءة التاريخية (ويدل على فشلها وقصورها)، وإنما العنصر الاجياني الذي يحدد موضوعها، ويعطي تحليلاً صلاحيته.

النتيجة الثالثة هي ان فكرة تاريخ شامل وإمكاناته، اخذتا في الانحسار، وبدأنا نلحظ ارتسام خطوط ما يمكن ان نطلق عليه تاريخياً عاماً. وهذا مختلف عن الاول اشد الاختلاف. ان مسعى التاريخ الشامل هو ان يرمي الى استعادة الصور العامة لحضارة من الحضارات، والمبدأ - المادي او الروحي - الذي يتحكم في مجتمع من المجتمعات، والدلالة التي تعم ظواهر فترة من الفترات، والقانون الذي يفسر الارتباط بينها، وما نطلق عليه - مجازاً - «وجه العصر». يرتبط هذا المسعى بافتراضين، او ثلاثة: فهو يسلم ان بين جميع الاحداث التي تتم داخل مجال زماني مكاني معين، وبين جميع الظواهر التي عَرَّفَنا لها على اثر، هناك منظومة من العلاقات المناسبة، وشبكة من العلاقات تتسع باستنتاج كل منها، وعلاقات مائلة تبين كيف يحيل كل منها الى الآخر، او كيف تُعَرِّفُ كلها عن النواة المركزية ذاتها؛ ثم انه يفترض، من ناحية اخرى، ان الشكل التاريخي نفسه يعم البنيات الاقتصادية، والثوابت الاجتماعية، واستقرار الذهنيات، والمواقف السياسية، فيخضعها جميعها للنوع ذاته من التحول؛ واخيراً فإن ذلك المسعى يفترض ان التاريخ ذاته يمكن ان يقسم الى وحدات كبيرة - مراحل او فترات - ترابط فيما بينها، وتنطوي في ذاتها على مبدأ ترابطها. هذه الفرضيات هي ما يضمه التاريخ في صورته الجديدة موضع سؤال، وذلك عندما يقحم السؤال داخل السلسل، والمقاطع، والحدود، والمراتب، والفارق، والخصوصيات الزمانية، وأشكال الدوام، والأنواع الممكنة من العلاقات. وهذا لا يعني انه يسعى الى بلوغ تاريخ متعددة، متراكمة، مستقل بعضها عن بعضه: تاريخ للاقتصاد الى جانب تاريخ للمؤسسات، والى جانبهما تاريخ العلوم، والديانات، والأداب. كما لا يعني، كذلك، انه لا يرمي الا الى ان يشير الى ما بين هذه التواريخ المتباينة من الثقافات زمانية، او تمايزات في الشكل والمعنى. وحيثئذ، فإن المسألة التي ستطرأ - والتي ستتحدد مهمتها تاريخ عام - هي تعين شكل العلاقة التي يمكن ان تربط بين مختلف هذه السلسل، وتحديد المظومة الافقية التي يمكنها ان تشكلها، واسكال الاقتران والميئنة التي يمكن ان تربط بينها، وكل ما من شأنه ان يتولد عن الفوارق والازمنة المتباينة وختلف اشكال البقاء، وكذا المجموعات المتميزة التي يمكن لبعض العناصر ان تتمثل فيها في الوقت ذاته. وبجمل القول فإنه لا يكتفي بالتساؤل عن السلسل التي يمكن إقامتها، وإنما عن سلاسل السلسل، اي عن الجداول. التاريخ الشامل يضم جميع الظواهر حول مركز واحد - سواء أكان مبدأ، او دلالة، او روح عصر، او رؤية للعالم، او صورة إيجالية؛ أما التاريخ العام، فإنه، على العكس من ذلك، يرسم فضاء تشتتٍ وتباعد.

النتيجة الاخيرة هي ان التاريخ الجديد يلاقي عدداً من المسائل المنهجية، التي ما من شك ان اغلبها سبق وأن طُرِحَ، ولكن ما يميزه هو أنها لم تطرح مجتمعة إلا معاً. من بين هذه المسائل تكوين مادة الوثائق المسقة والمنسجمة (هذه المادة التي يمكن ان تكون مفتوحة او منغلقة، محدودة او لا محدودة)، ووضع مبدأ

الاختيار بينها (وفقاً ما إذا كنا نود استيفاء المادة الوثائقية، أو ان نستخلص نتائج بحسب التقنيات الاحصائية، او ان نحاول ان نحدد مقدماً أكثر العناصر تمثيلية)، وتحديد مستوى التحليل والعناصر التي تتخذ أهميتها من منظوره، (يمكنا ان نتبين في المادة المدروسة المؤشرات العددية، والاحوالات - الصريحة او الضمنية - لبعض الواقع والمؤسسات والممارسات؛ وكذا الالفاظ المستعملة مع قواعد استعمالها، والحقول الدلالي الذي ترسمه، او البنية الصورية للقضايا وتنوع الروابط التي تربط بينها)، وتعيين منهج التحليل (تمكين المعطيات وتقسيمها بحسب عدد من السمات التي تدرس الاقتران بينها، التمييذ التفسيري، تحليل مدى تردادها وتوزعها)، وتحديد المجموعات الكبرى والصغرى التي تقسم المادة المدروسة (الجهات، والفترات، والحركات الاحادية)، وتحديد العلاقات التي تسمح بتعيين مجموعة من المجموعات (يمكن ان يتعلّق الامر بعلاقات عددية او منطقية، او بعلاقات وظيفية، او علية، او قائلية، كما يمكن ان يتعلّق بعلاقة دال بمدلول).).

جميع هذه المسائل تشكل اليوم جزءاً من الحقول المنهجي للتاريخ. هذا الحقول جدير بالاهتمام، وذلك لسبعين اثنين: الاول لأننا نرى الى اي حد تحرر مما كان يشكل فلسفة التاريخ، وتعجب الاستلة التي كانت تطرّحها (بصدق المعقولة والغائية التي ترمي اليها الصيرورة، ونسبة المعرفة التاريخية، وامكانية اكتشاف معنى وتجاه لقصور الماضي، ولكلية الحاضر اللامكتملة). السبب الثاني هو كونه يلتقي في بعض نقاطه بالمسائل التي نلاقيها بعيداً عن التاريخ - سواء في ميدان اللسانيات أم الاثنولوجيا، او الاقتصاد، او التحليل الادبي، او دراسة الاسطورة. ويمكننا، اذا شئنا، ان نجمل كل هذه المسائل تحت اسم واحد هو المنهجية. الا اننا ينبغي ان نراعي عدة شروط: وهو ان هذه المسائل، ليست هي وحدتها التي يطرحها الحقول المنهجي للتاريخ. فهي لا تشكل الا جزءاً منه مختلف اهميته، بحسب المجالات، ومستويات التحليل، ثم ان هذه المسائل، اذا استثنينا عدداً قليلاً من الحالات المحدودة، لم تنقل من اللسانيات او الاثنولوجيا (بحسب ما يجري به العمل اليوم)، وإنما تولدت داخل حقول التاريخ ذاته - وبخاصة التاريخ الاقتصادي، وبنسبية الاستلة التي كان يطرحها؛ وخيراً فان تلك المسائل لا تتحول لنا، مطلقاً، ان تتحدث عن صياغة بنوية للتاريخ، او على الاقل، من حاولة لتفادي «الصراع»، او «التعارض»، بين البنية والصيرورة. فمنذ زمان غير يسير والمؤرخون يرصدون البنيات، ويصفونها، ويحللونها، دون ان يتساءلوا عما اذا كانوا يدعون جانباً «التاريخ» الحي الرخو المتش. فلا اهمية للتعارض بين البنية والصيرورة، لا بالنسبة لتحديد الحقول التاريخي، ولا لتعريف المنبع البنوي.



هذا التحول الاستدلولوجي الذي عرفه التاريخ لم يجد بعد اكماله. وبالرغم من ذلك، فهو ليس وليد الامس، ما دمنا نستطيع ان نرد اصوله الى ماركس. إلا ان عواقبه كانت بطيبة الظهور. وحتى اليوم، وبخاصة فيما يتعلق بتاريخ الافكار، لم يتبه اليه، ولم يحظ بالتفكير اللازم، في حين ان تحولات اخرى حديقة العهد قد حظيت بذلك - كتلك التي حدثت في اللسانيات على سبيل المثال. فكما لو كان من الصعوبة بمكان، في هذا التاريخ الذي يرسمه الناس لافكارهم ومعارفهم، صياغة نظرية عامة عن الانقسام، والسلالس، والحدود، والوحدات، والمستويات النوعية، والاستقلالات، والتبعيات المتنوعة. وكما لو اتنا

حيث تعودنا تقضي الاصول، والارتقاء اللامحدود نحو الاسلاف، وبناء التراث، ومتابعة خطوط التطور، وتعين الغايات واللتجوء دون انقطاع الى مفهوم الحياة لاستعارة معانيه، كنا نشعر بنوع من التغير الحاد من التفكير في الاختلاف، ووصف التباعد والتشتت، وتقويض الصورة المطمئنة للهوية والتطابق. ويتغير اصح، فكما لو تذر علينا تنظير مفهومات العتبات والتحولات والمنظومات المستقلة والسلالس المحدودة - كما يستعملها المؤرخون - واستخلاص نتائجها العامة، واستنتاج كل ما يمكن ان يلزم عنها؛ فكما لو انا خشينا اعمال فكرنا في الآخر، داخلي زمان فكرنا الخاص.

مرد هذا سبب واحد: فلو كان بإمكان تأريخ الفكر أن يظل ميدان الاتصال الذي لا ينقطع؛ لو كان يربط، دون انقطاع، بين أجزاء لا يمكن لاي تحليل ان يفك اواصرها دون تحرير؛ لو كان ينسج حول ما يقوله الناس وما يفعلونه ترتيبات غامضة، تسبق اقوالهم وافعالهم، وتقهد إليها، وتقدوها نحو مستقبلها - لكان أفضل مأمن لسيادة الوعي. ان التأريخ المتصل هو الخليف الذي لا محيد عنه للدور التأسيسي للذات الفاعلة: انه ما يضمن لها استعادة كل ما فلت منها، وما يؤكّد ان الزمان لا يفرق بين الاشياء الا ليعد إليها وحدها، وما يعد بأن كل هذه الامور التي اقصتهاها الاختلاف، في مقدور الذات الفاعلة - في صورة الوعي التاريخي - ان تتملكها ذات يوم، فتسود عليها وتتجدد فيها مواهاها. فأن نجعل من التحليل التاريخي خطاباً للمتصل، ومن الوعي البشري ذاتاً فاعلة هي مصدر كل صرورة ومارسة: هذان وجهان للمنظومة الفكرية نفسها. في هذه المنظومة ينظر إلى الزمان كتوليد لكليات موحدة، وإلى الثورات كوعٍ بالذات.

انخذلت هذه الفكرة اشكالاً متنوعة منذ القرن التاسع عشر، لكنها لعبت الدور نفسه: وهو انقاد سيادة الذات الفاعلة، وصون الصورتين المتلازمتين للاترتوبيولوجيا والتزعنة الانسانية، من مخاطر جميع اشكال الخلخلة والتصدع. فضد الخلخلة التي احدثها ماركس - عن طريق تحليل روابط الانتاج، والتحديديات الاقتصادية، والصراع الطبقي - ادت، عند نهاية القرن الماضي، الى اقامة تاريخ شامل يمكن ان ترد فيه جميع الاختلافات التي تعمل في مجتمع من المجتمعات الى شكل وحيد، والى تنظيم رؤية عن العالم، وإقامة سلم من القيم، ونموج مناسب من الحضارات. وضد الخلخلة التي احدثها جينيالوجيا نيتشر، اقامت البحث عن الاساس الاصلي الذي يجعل من المعقولة غاية الانسانية، ويربط تاريخ الفكر باكمله بحفظ هذه المعقولة وصيانتها، وإقرار هذه الغائية، والعود الضروري نحو هذا الاساس. وأخيراً، وقريباً منا عندما خلخلت ابحاث التحليل النفسي، واللسانيات، والاثنولوجيا، مركزية الذات بالنسبة للقوانين رغبتها، واشكال لغتها، وقواعد سلوكها، او عمل خطابها الاسطوري او الخيالي، عندما اتضحت ان الانسان ذاته، اذا سئل عن ماضيه، تعذر عليه ان يفسر حياته الجنسية، ولاشعوره، واشكال لغته، وانتظام اوهامه، عنده انتعش مفهوم الاتصال التاريخي من جديد: وابنيت تاريخ ليس عبارة عن قطبيات وججوات، وانما عن صيرورة دوام؛ ليس تفاعل علاقات وانما حركة باطنية؛ ليس نسقاً ومنظومة، وانما عملاً شافعاً للحرية؛ ليس صورة وشكلاً، وإنما مجهوداً متواصلأً لوعي يسترجع ذاته، ومحاول ادراكه في اعمق شروطها: تاريخ، يكون، في الوقت ذاته صبراً طويلاً لا يكل، ونشاطاً دؤوباً ينتهي باختراق جميع الحدود. من اجل تدعيم هذه الفكرة التي تتعرض على «سكنون» البنيات، «وانغلائق» منظومتها، و«تزامنها»

الضروري ، بالفتح الحيوي للتاريخ ، كان من اللازم ، داخل التحليلات التاريخية ذاتها ، رفض استعمال الانفصال وتعيين المراتب والحدود ، ووصف السلسل النوعية ، وابراز حركة الفوارق . وقد ادى هذا إلى قراءة ماركس قراءة انتربولوجية تجعل منه مؤرخاً للكليات ، وتجد فيه ما ذهبت إليه النزعات الإنسانية ؟ كما ادى إلى تأويل نيته تأوياً يقربه من الفلسفة المتعالية واعتبار الجينيولوجيا تقضيًّا للأصول ؛ كما ادى أخيراً إلى اهمال كل ذلك الحقل من المسائل المنهجية الذي يلاقيه التاريخ ، اليوم ، في صورته الجديدة ، كما لو انه لم ينبع بعد . ذلك انه لو كان قد اتفص ان مسألة الانفصالات ، والمنظومات ، والتحولات ، والسلسل ، والعتبات ، كانت تطرح في جميع الدراسات التاريخية (بما فيها تلك التي تهتم بالافكار والعلوم) ، فكيف يمكن ان يعترض ، بمظهر المشروعية ، على المنظومة بالصورة ، وعلى الانتظام الدائري بالحركة ، او كما يقال بنوع من عدم التدبر ، على البنية بالتاريخ ؟

تلغي المحافظة ذاتها ، والتقليد ذاته ، في فكرة الكليات الثقافية - التي انتقد ماركس بصدقها ثم حرّف فيها بعد ، او فكرة تقضي الأصول - التي عيّت على نيته قبل ان تنسّب اليه - او فكرة التاريخ الحي المتصل المفتوح . وقد كانت الاوصوات تعلو منذرة بسوء مآل التاريخ ، كلما لوحظ ان تحليلًا تاريخيًّا - وبخاصمة عندما يتعلق الامر بتاريخ الافكار والمعارف - يعمد بشكل جلي إلى استعمال مقولات الانفصال والاختلاف ، ومفهومات العتبة والقطيعة والتحول ، ووصف السلسل والحدود . فكان ينظر إلى هذا الامر كمس بحقوق التاريخ ، واسس كل تاريخية ممكنة . ولكن ، لا ينبغي ان نغالط انفسنا : ان ما يتّحصر عليه ليس اختفاء التاريخ وانما انقراض ذلك الشكل من اشكال التاريخ الذي كان يحيي ضمناً ، ولكن في جموعه ، الى الفعالية التركيبة للذات . ان ما كان يندب هو هذه الصيرورة التي من شأنها ان تحفظ ميادة الوعي في مأمن اكيد ، أقل عرضة للمخاطر من الاساطير ، ومنظومات القرابة ، واللغات ، والجنس ، والرغبة ؛ ان ما كان يتّحصر عليه ، وما كان يعد به ذلك المشروع من إذكاء عمل المعنى ، وقيام الكليات ، وتفاعل التحديات المادية ، وقواعد السلوك ، والمنظومات اللاشعورية ، والعلاقات الدقيقة اللامنحكة ، والروابط التي تفلت من كل تجربة معيشية ؛ ما كان يتّحصر عليه هو هذا الاستعمال الایديولوجي للتاريخ ، الذي كان يتّوّج منه ان يعيّد للانسان كل ما ضاع منه منذ اكثـر من قرن . كانت كنوز الماضي قد كدست جميعها في الحصن العتيق لهذا التاريخ ، واعتقد أنه حصن متين ، ونظر إليه بعين التقديس ، وجعل منه آخر معقل للتفكير الانتربولوجي ، واعتقد انه سيكون معقلاً حتى لا ولئك الذين تحاملوا ضده ، فظنّ انهم سيرعونه ويحمونه . ييد ان المؤرخين هجروا هذه القلعة العتيقة منذ زمان بعيد كي يقوموا باعهالهم بعيداً عنها . وانصفع ان ماركس ونتهيه لا يؤمنان بمهمة الرعاية التي عُهدت إليهما ، وأنه لم يعد من الممكن التعويل عليهما لصون امتيازات التاريخ التقليدي ، ولا للتأكيد من جديد (والله يعلم كم نحن في امس الحاجة إليهما اليوم) أن التاريخ حي متواصل ، وانه مستقر للذات المعدنة تحملد فيه إلى الهدنة ، واليقين ، والصالح ، والنوم الهادئ .

ترجمة :

عبد السلام بنعبد العالى